العرب عادوا.. فكيف تعود دمشق إليهم؟

مازن جبور

عودة العلاقات السورية العربية، وإن كانت تسير بوتيرة متسارعة من قبل العرب، إلا أن عودة دمشق إلى العرب يجب أن تنطلق من وضع سورية الراهن، إذ تعاني البلاد منذ العام ٢٠١١ من أزمة مركبة ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية، لها أسباب داخلية وخارجية، والأخيرة كان العرب ومؤسسات النظام الإقليمي العربي ولا يزالون، فاعلاً رئيسياً فيها، وبالتالي يجب أن تكون المساعدة في الخروج من الأزمة والتعويض عن الأضرار شروطاً مسبقة لعودة دمشق إلى العرب.

لقد أبدت سورية ترحيبها واستعدادها لاستعادة علاقاتها مع العرب، بعد بروز عدة مؤشرات على رغبة عربية في ذلك، وكان أولها التحول في الموقف السعودي الذي ظهر على لسان وزير الخارجية السابق عادل الجبير ورحب به وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم من موسكو، وثانيها زيارة المعلم إلى سلطنة عمان، وثالثها لقاء المعلم مع وزير الخارجية البحريني خالد بن محمد آل خليفة في الأمم المتحدة على هامش اجتماعات الجمعية العامة، بالإضافة إلى زيارة وزير الخارجية العراقي إلى دمشق، وما أماط اللثام عنه من أن هناك تغير في الأوساط الرسمية العربية مفاده ترحيب بعودة سورية إلى البيت العربي، ثم زيارة الوفد البرلماني الأردني إلى دمشق ولقاؤه الرئيس بشار الأسد، وما تبع هذه الزيارة من مسيرات في الأردن مؤيدة للرئيس الأسد ولاستعادة العلاقات مع سورية، ثم زيارة الرئيس السوداني عمر حسن البشير لدمشق ولقاؤه الرئيس الأسد، وانتهاء بعودة كل من سفارتي الإمارات والبحرين للعمل في دمشق.

يمكن فهم ذلك في سياق الإحاطات التالية:

١- لا تخرج الرغبة الخليجية باستعادة العلاقة مع سورية من إطار الاعتراف بانتصار سورية في الحرب الدائرة منذ العام ٢٠١١.

٢- إن التموضعات الحالية للأزمة السورية تبدي انتقال ملف التنظيمات الإسلامية ذي المرجعيات الخليجية إلى قبضة تركيا الإخوانية في وجه السعودية الوهابية.

٣- وجود رغبة أميركية في زيادة العداوة التركية السعودية وتناقض المصالح الجيوسياسية في سورية، وبهدف ضبط تركيا التي تلعب على وتر التنافس الأميركي الروسي في المنطقة.

٤- وجود رغبة خليجية في إغلاق باب سورية التي ساهمت هي ذاتها بفتحه أمام تركيا التي تسعى لمد نفوذها أكثر وأكثر في العمق الإسلامي العربي.

٥- مجموعة الضغوط التي تتعرض لها السعودية وولي العهد محمد ابن سلمان، والتي كان آخرها الابتزاز الأميركي التركي حول قضية مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي في القنصلية السعودية في أنقرة.

٦- الخلافات الخليجية الخليجية، المتصلة بالصراع على الدور والنفوذ بين قطر الإخوانية المتحالفة مع تركيا وبين السعودية الوهابية.

تقتضي عملية صياغة الرؤية المستقبلية لعلاقة سورية مع العرب، على أنها ستقدم الكثير من الفرص لسورية، وستمكن من الإسراع في الخروج من الأزمة، كذلك ستشكل العودة، وبالدرجة الأولى، رافعة اقتصادية مهمة لسورية باعتبارها ستكون مشروطة بشكل بديهي، بإيقاف دعم الإرهاب وبرفع العقوبات وبإعادة تفعيل العلاقات التجارية السورية العربية، كذلك يمكن الاستفادة من التناقضات القائمة داخل مجلس التعاون الخليجي وبين بعض دول المجلس وتركيا.

إن الوقوف على تعاطي مؤسسة الجامعة العربية مع ما سمي «الربيع العربي» في سورية، شكل الدالة الكاشفة لحقيقة النظام الإقليمي العربي، ومدى إخفاق الدول العربية بما تمتلكه من مقومات اقتصادية وبشرية وجغرافية، في تبوء مكانة في النظامين العالمي والإقليمي وفي تحقيق التنمية، وتوجهها بدلاً من ذلك إلى إعادة إحياء النزعات المتطرفة الإسلاموية على وجه الخصوص لاستخدامها لاحقاً في تثبيت ملكياتها وإماراتها ذات التبعية الغربية.

كذلك فإن النظام الإقليمي العربي أخفق في توظيف مقدراته، كرافعة للتقدم من خلال دعم وتنمية أدواته العسكرية والعلمية والتكنولوجية والإصلاح الديني والسياسي.

لقد أظهر هذا النظام عبر تاريخه، حقيقة ثابتة لم تتغير منذ ما بعد حصول جميع الدول العربية على الاستقلال، تمثلت بالعجز عن تنفيذ ما يتقرر من سياسات داخل مؤسسات النظام الإقليمي العربي، ما أدى إلى تشجيع القوى الإقليمية والدولية على اختراق هذا النظام.

ولعل واحدة من أكثر مشكلات النظام الإقليمي العربي تعقيداً هي أزمة الهوية، وإن كانت العولمة أحد مسبباتها، إلا أن ضعف إنجازات النظام الإقليمي العربي ومؤسساته، وانتكاس العمل العربي المشترك، أسهمت في إفراغها من مضمونها.

بمقابل ذلك حققت دول الجوار العربي كإيران وتركيا، تقدماً في ظل هوية قومية راسخة لكل منهما، وحدث هذا في وقت كان فيه الاختراق للنظام الإقليمي العربي على أشده سواء الخارجي، كاحتلال العراق والقواعد العسكرية الأميركية في الخليج، أم الداخلي من قبيل إحياء الولاءات ما قبل الوطنية أو تشكل التنظيمات الإرهابية.

على المشهد المقابل كانت القوى الإقليمية الأخرى كتركيا تتدخل لحرف الأحداث العربية كي تستفيد منها في تنفيذ مشروع جديد لتوسيع النفوذ التركي والسيطرة على مفاتيح القوة الإستراتيجية، في الشرق الأوسط.

وهنا لا بد من الإشارة، إلى أن مؤسسة الجامعة العربية لم ترتق يوماً بصفتها الممثل المؤسسي للنظام الإقليمي العربي، إلى مستوى ما صنعته المقاومة العربية ضد العدو «إسرائيل» سواء أكانت المقاومة اللبنانية أم الفلسطينية.

إذاً، ومما يجب التأكيد عليه، أن العودة العربية إلى دمشق تمثل أحد مؤشرات انتصار سورية وإقرار بهمجية الحرب التي شنت وبخطيئة من قام بها، وإن كان الدافع وراء العودة، تنفيذٌ بالسياسة والاقتصاد، ما لم يستطع العرب الذين حاربوا سورية طوال ثماني سنوات، من تنفيذه بالميدان، وعلى رأسه ضرب علاقة سورية مع إيران أو تحويل سورية إلى ساحة مواجهة مع إيران وتركيا، فلا بد من التشديد على استحالة السماح بذلك، والتشديد على أن هدف الدولة السورية هو تطهير كامل أراضيها من الإرهاب والحفاظ على وحدة واستقرار البلاد.

بعد طلب نتنياهو من واشنطن الاعتراف بالسيادة «الإسرائيلية» عليه

صالح: لعمل دولي وجماهيري ومقاوم لمواجهة مساعي «إسرائيل» لسلخ الجولان

موفق محمد

دعا مدير مكتب شؤون الجولان المحتل في رئاسة مجلس الوزراء مدحت صالح إلى سورية إلى «عمل دولي وجماهير فاعل» وحتى إلى «عمل مقاوم» لمواجهة مساعي «إسرائيل» لسلخ الجولان عن الوطن الأم، وذلك بعد طلب رئيس وزراء الاحتلال من أميركا الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان المحتل.

وفي تصريح لـ«الوطن»، قال صالح: «حكومة الاحتلال تحاول استغلال أي ظرف لخدمة مشروعها الاحتلالي التوسعي الذي تسعى من خلاله لسلخ الجولان عن وطنه الأم سورية مع الأخذ بالحسبان أن كل مشاريع الاحتلال باءت بالفشل الذريع على الصعيد الدولي كمشروع الضم الذي عارضته الأغلبية الساحقة من دول العالم وكذلك وقف أهلنا في الجولان ضده بحزم وأفشلوه». وأوضح صالح، أن الضربة الثانية لمشاريع الاحتلال التوسعية «جاءت برفض أهلنا لقانون الانتخابات المحلية وهذا الأمر ضرب صلب المشروع الصهيوني بتطبيق إجراءاته على الجولان وتم إفشاله».

وأضاف: «جاء الآن المشروع التهويدي الثالث وهو إقامة مشروع مراوح لتوليد الكهرباء على الأراضي الزراعية لأهلنا من أجل ضرب الزراعة في الجولان وتم إفشاله من قبل أهلنا».

ولفت صالح إلى أنه وبعد إفشال مشاريع الاحتلال التهويدية السابقة للجولان «بدأت سلطات الاحتلال بالعمل على مع الإدارة الأميركية للاعتراف بسيادة «إسرائيل» على الجولان، مثلما ما حدث بالاعتراف الأميركي بالقدس عاصمة لـ«إسرائيل».

وأمس الأول طلب رئيس الوزراء الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو من واشنطن الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان المحتل كجزء من صفقة الانسحاب العسكري الأميركي من سورية، وذلك خلال مؤتمر صحفي مشترك عقده مع مستشار الرئيس الأميركي لشؤون الأمن القومي، جون بولتون، الذي كان يزور تل أبيب.

وحذر صالح من أن اعتراف أميركا بالسيادة الإسرائيلية على الجولان المحتل «يمكن أن يؤثر من ناحية اعتراف دول بهذا الموضوع، وهنا تكمن الخطورة لكن إذا بقي الاعتراف فقط أميركياً فلن يؤثر». وأضاف: «ومن هنا يجب التصدي لهذا المشروع عل كل الصعد الدولية والمحلية والشعبية لإيصال رسالة واضحة لأميركا وإسرائيل».

وحول وسائل التصدي لهذا المشروع، خصوصاً أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب كان أقدم على الاعتراف بالقدس عاصمة لكيان الاحتلال، قال صالح: «أعتقد أن أميركا ستعطي جائزة ترضية لـ«إسرائيل» بهذا الاعتراف، وترامب ليس لديه مشكلة في الاعتراف، فنحن موجودون في عالم غير متكافئ القوى، لكن إذا لم نقم بعمل دولي فاعل وجماهيري ضاغط حتى ولو وصلت (الأمور) إلى عمل مقاوم لردع «إسرائيل» لأن هذه أرضنا وحقنا في أن نقاوم»، فإن نتنياهو سيحصل على جائزة الترضية.

ودعا مدير مكتب شؤون الجولان المحتل في رئاسة مجلس الوزراء إلى «العمل مع الأصدقاء الروس للتصدي لهذا المشروع».

وتحتل «إسرائيل» منذ حزيران ١٩٦٧ نحو ١٢٠٠ كيلومتر مربع من الجولان السوري، وأعلنت ضمه إليها في ١٩٨١، في خطوة لم يعترف بها المجتمع الدولي.

ويعتبر الجولان حسب القانون الدولي أرضاً محتلة، ويسري عليه قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧، الذي ينص على ضرورة انسحاب «إسرائيل» منه.

وفي تصريح سابق لـ«الوطن»، كان صالح ذكر أن «روسيا تبذل حالياً جهوداً للعمل على إعادة الجولان إلى حضن الوطن الأم سورية، وسورية موقفها واضح بأنه لا انتقاص من حقها في استعادة الجولان المحتل كاملاً حتى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ وفق ما نصت عليه القرارات الدولية». وحول إمكانية نجاح الروس في استئناف مفاوضات استعادة الجولان المحتل، قال صالح حينها: «لا أعتقد أنه يكون في المدى المنظور استئناف للمفاوضات مع العدو الإسرائيلي لاستعادة الجولان المحتل، لكن الأصدقاء الروس يعملون على هذا الأمر، ويجب عليهم كدولة عظمى أن يضغطوا على «إسرائيل» لإعادة الجولان المحتل كاملاً إلى الوطن الأم سورية، وهذا ما نتمناه من الأصدقاء الروس لكونهم دولة عظمى ولهم علاقات مع إسرائيل».

بولتون في أنقرة لبحث الانسحاب.. وتقرير إسرائيلي: واشنطن سلمت الشرق الأوسط لروسيا

ترامب: سنغادر سورية بوتيرة ملائمة!

وكالات

وسط مراوغة تبديها الإدارة الأميركية في تنفيذ قرار الانسحاب من سورية، يبحث مستشار الأمن القومي الأميركي اليوم في أنقرة هذا الانسحاب، بعد زيارة لتل أبيب بحث خلالها الأمر ذاته.

وكان الرئيس الأميركي دونالد ترامب أعاد التأكيد أول من أمس على أن الولايات المتحدة ستسحب قواتها من سورية، بعدما اتخذ هذا القرار في ١٩ الشهر الماضي، لكنه أشار إلى أن هذه الخطوة ربما لا تتم سريعاً، وقال للصحفيين في واشنطن: «لم أقل مطلقاً إننا نفعل ذلك على وجه السرعة. لكننا نقضي على تنظيم داعش».

وعاد ترامب أمس، وقال في تغريدة على «تويتر» نقلتها وكالة «فرانس برس»: سنغادر سورية بوتيرة ملائمة، على أن نواصل في الوقت نفسه قتال تنظيم داعش، والتصرف بحذر والقيام بما هو ضروري بالنسبة لباقي الأمور»، وذلك غداة تصريحات مستشاره للأمن القومي جون بولتون الذي قال: إن الانسحاب يجب أن يتم مع «ضمان» الدفاع عن حلفاء الولايات المتحدة، بحسب الوكالة، في إشارة إلى «قوات سورية الديمقراطية – قسد» التي تعتبر «وحدات حماية الشعب» الكردية عمودها الفقري وتصنفها تركيا كتنظيم إرهابي.

من جهتها، نقلت وكالة «رويترز» عن بولتون الذي يقوم بجولة تستمر أربعة أيام وتشمل «إسرائيل» وتركيا: إنه سيبحث في المحادثات مع مسؤولين أتراك، بينهم الرئيس رجب طيب أردوغان، ضرورة ضمان سلامة الأكراد.

وأضاف للصحفيين أمس، قبل محادثات مع مسؤولين إسرائيليين أن الانسحاب سيتم بطريقة تضمن أن داعش قد «هزمت ولا يمكنها إحياء نفسها أو أن تشكل تهديداً مرة أخرى».

واستبقت أنقرة وصول بولتون بالإعراب عن غضبها من تصريحاته بشأن الأكراد، إذ نفى متحدث الرئاسة التركية إبراهيم قالن ما سماها «ادعاءات» استهداف تركيا للأكراد، واصفاً إياها بأنها «ادعاءات لا يتقبلها العقل»، مشدداً على أن بلاده تستهدف تنظيمات داعش، (الداعية التركي فتح الله) «غولن» وحزب العمال الكردستاني. ولفتت «الأناضول» إلى أنه بعد قرار ترامب، جرى تكليف بولتون من الجانب الأميركي، وقالن، كمبعوثين خاصين لترامب وأردوغان، من أجل بحث مسألة الانسحاب الأميركي، وفتح المجال أمام تركيا لقتال ما تبقى من تنظيم داعش الإرهابي شرق سورية.

ولفتت إلى أن الجانبين سيبحثان الجدول الزمني للانسحاب الأميركي من سورية، وآليات ملء فراغ القوات الأميركية، واستكمال تطبيق بنود خريطة الطريق حول منبج، وتوضيح تفاصيل قتال تنظيم داعش، فضلاً عن مستقبل السلاح المقدم لـ«وحدات حماية الشعب» الكردية.

في الأثناء، اعتبر نائب رئيس «هيئة الحشد الشعبي» العراقي أبو مهدي المهندس، أن «الولايات المتحدة تريد إدارة الأزمات في المنطقة وهي من يرعى الإرهاب»، مضيفاً: إن «ترامب أعلن أنه أنفق ٧ ترليونات في العراق ولم يستطع القيام بزيارة آمنة لبغداد».

وقال المهندس: إنه «لا يمكن الثقة بالأميركيين في المنطقة والإخوة الأكراد في سورية يلاحظون ذلك»، مشيراً إلى أن «الأجهزة الأمنية والعسكرية الأميركية والسي آي إيه تحاول إدارة لعبة في المنطقة وعلينا أن نكون حذرين».

ووفق موقع «العهد» اللبناني، لفت المهندس إلى أن «المستقبل هو للشعوب المقاومة ومستقبل الولايات المتحدة في منطقتنا مرتبط بمستقبل الشعوب»، مؤكداً أنه «كما خرجت القوات الأميركية من العراق مسبقاً ستخرج لاحقاً إن لم تخرج عبر القنوات الدبلوماسية».

في الغضون نقلت وكالة «تسنيم» الإيرانية عن المحلل السياسي والباحث الأميركي كوين برت أن انسحاب أميركا من سورية هو بمثابة اعتراف بهزيمة المؤامرة الصهيونية ضد دمشق.

وعن انسحاب أميركا من سورية، قال: إن المؤامرة الأميركية الصهيونية قد فشلت ضد سورية وبيان ترامب (قرار الانسحاب) بهذا الشأن هو أبرز اعتراف بهذه الهزيمة.

في شأن متصل، نقل موقع «رأي اليوم» الأردني دراسة جديدة صادرة عن مركز أبحاث الأمن القوميّ في تل أبيب ذكرت فيه، بأن رحيل القوات الأميركيّة سيُسرّع العملية التي بموجبها يُعيد «نظام (الرئيس بشار) الأسد فرض سيطرته على مناطق في شرق وشمال سوريّة».

وتابعت الدراسة أنه بقرارها سحب قواتها، تخلت واشنطن عن «الملف السوري» بشكل شبه كامل إلى روسيا وفقدت ورقة مساومة مهمّة في الجهود للتأثير على أي تسوية سياسيّة في سوريّة، وستُحاول روسيا استخدام رحيل ترامب من المسرح لزيادة قدرتها على التأثير والمناورة في سوريّة، وبالتالي إثبات أن سياستها تعكس العزم والمسؤولية والمثابرة والاستقرار.

آليات عسكرية تابعة للاحتلال الأميركي في منبج (رويترز – أرشيف)

بيدرسون يبدأ مهامه: أتطلع للتشاور مع كل الأطراف المعنية داخل وخارج السورية

الوطن - وكالات

بدأ المبعوث الأممي الجديد الخاص إلى سورية غير بيدرسون مهامه، أمس، بالتأكيد على دوره كوسيط لحل الأزمة في سورية وأنه يتطلع للتشاور مع «كل الأطراف المعنية داخل وخارج سورية».

وفي نهاية شهر تشرين الأول الماضي، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس في اجتماع لمجلس الأمن الدولي أنه تقرر تعيين الدبلوماسي النرويجي بيدرسن مبعوثاً خاصاً جديداً للأمم المتحدة إلى سورية، خلفاً لسلفه ستيفان دي ميستور الذي قضى في مهمته أربع سنوات من دون تحقيق أي انجاز يذكر على صعيد إيجاد حل سياسي للازمة السورية. وسبق لدي ميستورا، أن أعلن أنه سيتنحى عن مهمته في السابع من كانون الثاني (أمس) وليبدأ بيدرسون مهامه في التاريخ ذاته. وفي تغريدة على موقع «تويتر»، قالت البعثة الأممية الخاصة إلى سورية على حسابها في «تويتر» أمس: إن «الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس يعين جير أ. بيدرسون مبعوثاً خاصاً لسورية»، تلاها تغريدة أخرى قالت فيها: «يبدأ المبعوث الخاص لسورية جير أ. بيدرسون مهمته اعتباراً من اليوم».

وفي تغريدة ثالثة نقلت البعثة عن بيدرسون قوله: «يشرفني أن أستهل مهمتي من أجل خدمة الشعب السوري وتطلعاته من أجل السلام».

وأضاف: بناء على توجيهات الأمين العام (غوتيريس) سأقوم بمساع حميدة وسوف أعمل من أجل تحقيق الحل السلمي وتطبيق القرار ٢٢٥٤» الصادر عن مجلس الأمن الدولي. وأعرب بيدروسون عن «تطلعه» إلى «التشاور على نطاق واسع مع كل الأطراف المعنية داخل وخارج سورية».

تقي الدين: على الدولة تأجيل المؤتمر لحين مشاركة سورية

مساعٍ لبنانية لدعوة دمشق للقمة الاقتصادية

وكالات

ترددت أنباء أن وزير الخارجية اللبناني جبران باسيل يجري سلسلة اتصالات مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وعدد من الدول العربية للحث على إعادة انضمام سورية إلى الجامعة العربية ليتسنى للبنان دعوة دمشق للقمة الاقتصادية المنعقدة في بيروت.

ونقلت وسائل إعلامية معارضة، عن ما سمته «مصدر خاص»، أن باسيل يجري سلسلة اتصالات مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وعدد من الدول العربية عبر قنوات خاصة دبلوماسية وأمنية للحث على إعادة انضمام سورية إلى الجامعة العربية ليتسنى للبنان دعوة دمشق للقمة الاقتصادية المنعقدة في بيروت.

وفي سياق متصل، لفت «رئيس حزب الوفاق الوطني»، بلال تقي الدين، في بيان أمس، وفق الوكالة الوطنية اللبنانية للإعلام إلى أنه على «الدولة اللبنانية تأجيل مؤتمر القمة العربية الاقتصادية لحين مشاركة سورية ولا بأس إن انعقدت القمة في آذار المقبل لأن لبنان هو المستفيد الأول من ترتيب العلاقة معها ومشاركتها أو تأجيل القمة ريثما يتم إيجاد مخرج معين».

ورأى في حال عدم توجيه الدعوة إلى سورية «سيكون لبنان الأكثر تضرراً، نحن من له مصلحة في توجيه الدعوة إلى سورية وعدم توجيهها خطأ كبير».

وقال: «هناك فريق لبناني يتشبث بموقفه الرامي إلى عدم الإقدام على هذه الخطوة، لذا من الضروري تأجيل القمة أفضل من انعقادها بغياب سورية».

وختم تقي الدين بالقول: «على جميع المسؤولين في الساحة اللبنانية المطالبة بإحياء العلاقات مع سورية. هناك اتفاقيات مع سورية من المفروض إعادة تفعيلها، ونحن في أمس الحاجة للعلاقة معها».

وقبيل ذلك، قال الرئيس اللبناني العماد ميشال عون، خلال استقباله وفد رئاسي تونسي سلمه دعوة لحضور القمة العربية العادية التي ستعقد في تونس في آذار المقبل، وفق وكالة «سبوتنيك» الروسية للأنباء: أن «القمة العربية الاقتصادية ستنعقد في موعدها»، مشيراً إلى أن «كون الحكومة في مرحلة تصريف الأعمال ليس سبباً لتأجيلها، فالحكم استمرارية والحكومة الحالية تمارس صلاحياتها وفقاً للدستور».

وأكد عون للوفد التونسي أن «لبنان يحضر قمة تونس في آذار للتأكيد على أهمية التضامن العربي».

وكان مصدر سياسي لبناني، قال وفق «سبوتنيك»: «لا ترابط بين تشكيل الحكومة اللبنانية وانعقاد القمة الاقتصادية العربية»، وأشار إلى أن الاستعدادات لانعقاد قمة بيروت تجري وفق المعتاد.

وفيما يتعلق بالحديث عن دعوة سورية للمشاركة في قمة بيروت، اكتفى المصدر بالقول: إن «الأمر رهن قرار الجامعة العربية».

وبعد كلام عون، شدد عضو كتلة «التحرير والتنمية»، النائب علي خريس، على «أن لا قمة في بيروت من دون سورية ومن دون حكومة، وعليهم أن يبادروا إلى المصالحة مع سورية ودعوتها إلى حضور القمة»، لافتاً إلى «أن لبنان يحتاج إلى سورية أكثر من حاجة سورية إلى لبنان»، وداعياً إلى «التنازل عن الحصص لمصلحة الوطن».

من جهة أخرى، اعتبرت صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية في مقال وفق موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني، أن العام المنتهي انقضى في صالح الرئيس بشار الأسد الذي صد التحديات في خضمّها، مؤكدة أن الآتي أصغر بالنسبة له.

وأشارت إلى أنه بات واضحاً في نهاية ٢٠١٨، أن الرئيس الأسد، تمكن من الاحتفاظ بالسلطة، وعادت إلى سيطرة الحكومة من جديد، أجزاء كبيرة من أراضي سورية، وبدأت الدول العربية عملية إعادة علاقاتها تدريجياً مع الرئيس الأسد.

وأضافت: إن عام ٢٠١٨ مرّ بشكل ناجح وجيد بالنسبة للرئيس الأسد، فبالإضافة إلى انسحاب أميركا من شرق سورية، أعلنت عدة دول عربية أنها على استعداد لمصالحة الحكومة السورية، وبدأت عقد مقاطعة سورية بالانفراط.

وكانت صحيفة «التلغراف» البريطانية، كشفت أول من أمس أن السعودية ستقدم على إعادة علاقاتها مع سورية وافتتاح سفارتها في دمشق، في أوائل العام الحالي ٢٠١٩ أو منتصفه على الأكثر.

ونقلت التلغراف عن المحلل البريطاني السوري داني مكي، الذي له اتصالات مع الحكومة السورية، قوله إن «كل شيء كان مخططاً له، بدءاً من زيارة الرئيس السوداني عمر البشير إلى دمشق، الشهر الماضي، وما أعقبها من فتح سفارتي الإمارات والبحرين».

وأضاف مكي: «مصادري في دمشق تؤكد لي أن السعودية ستقدم على تلك الخطوة في وقت ما هذا العام، قد يكون في أوله، أو منتصفه».

كما نقلت الصحيفة عن أحد الدبلوماسيين البريطانيين، قوله مع ابتسامة مرتبكة إن المحطة التالية في خدمته الدبلوماسية قد تكون دمشق، إذ «بلا أدنى شك، بعد سنة أو سنتين، سنعيد فتح سفارتنا هناك».

والأسبوع الماضي، عبر وزير الخارجية البريطاني جيريمي هانت عن اعتقاد لندن بأن الأسد سيبقى في السلطة «لبعض الوقت».

مقعد الجمهورية العربية السوري خلال اجتماع سابق لوزراء الخارجية العرب في عمان (رويترز – أرشيف)